

الجامعة المستنصرية / الكلية الآداب

قسم الانثروبولوجيا والاجتماع

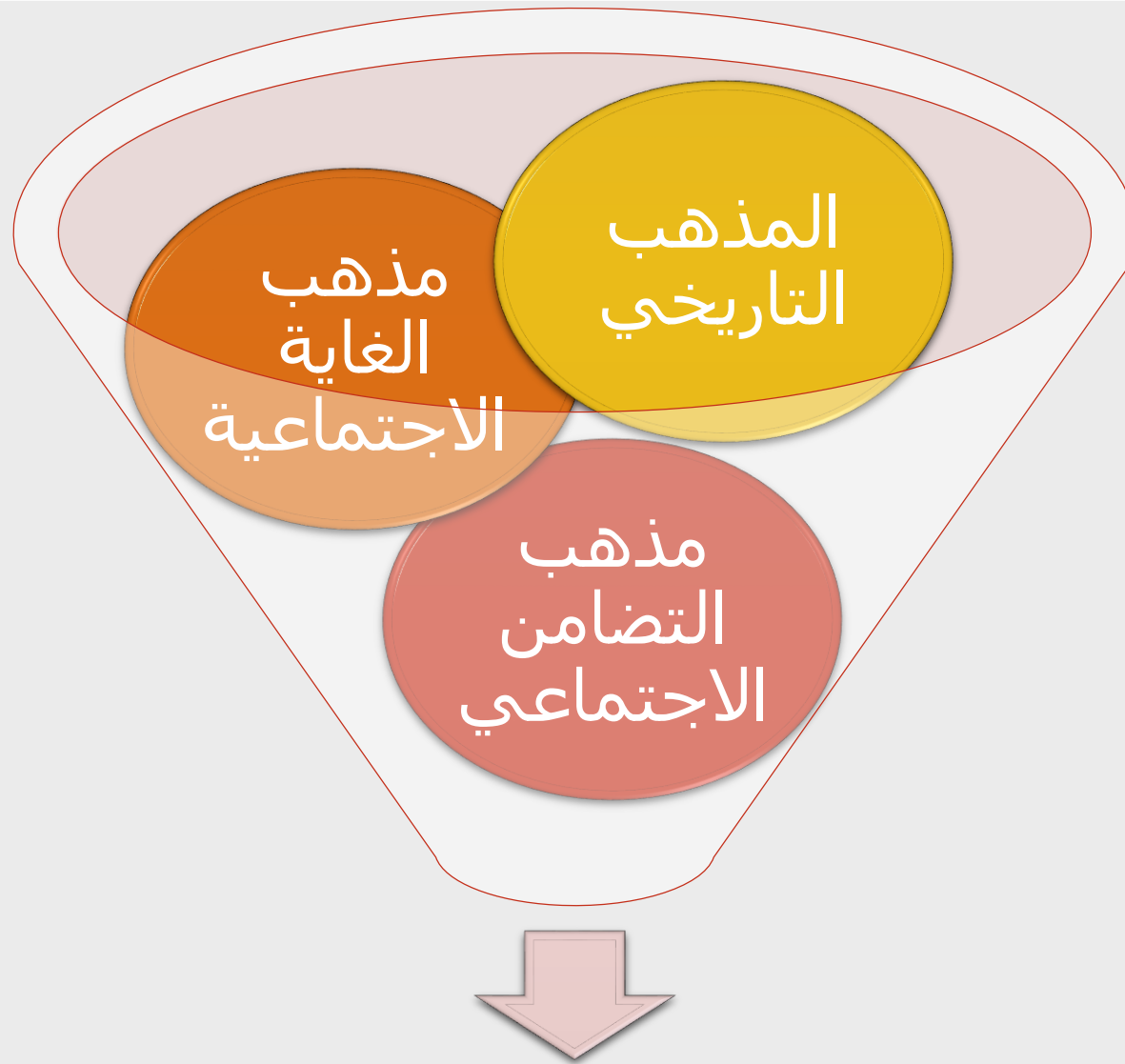
الاتجاهات العامة للمذاهب القانونية الوضعية المذهب التاريخي

علم الاجتماع القانوني - المرحلة الرابعة - الدراسة المسائية

زينة جسام

الاتجاهات العامة للمذاهب القانونية الوضعية

الى جانب الاتجاه الذي يقول بالقانون الطبيعي في تكوين مادة القانون ومضمونه، يوجد اتجاه آخر قوي يضم المذاهب الواقعية في الفقه التي تجمع على إنكار هذا القانون. وهو اتجاه يجذب عدداً متزايداً من الذين لا يؤمنون الا بالواقع الذي يمكن التحقق من وجوده بالمشاهدة والتجربة، وسوف نعرض فيما يلي لأهم هذه المذاهب أو الاتجاهات:



أولاً:

المذهب التنازيلي

يعتبر **المذهب التاريخي** في مقدمة المذاهب التي أثرت تأثيراً واضحاً في الفكر القانوني اذ اولت اهتمامها:

- ١- دراسة مصادر القانون ومراحل نموه والاسباب التي ادت الى تغييره وتطوره
- ٢- دراسة علاقة الفقه بالتنظيمات والمؤسسات الاجتماعية المختلفة متبعة في ذلك المنهج التاريخي.

وقد ظهر هذا المذهب في **القرن الثامن عشر** في كتابات **"مونتسكيو"** وغيره الذي أكد اختلاف القوانين باختلاف البيئات فانه لم يظهر بصورة واضحة الا في القرن التاسع عشر على يد المدرسة التاريخية الالمانية وعلى راسها **"سافيني وبوشتا"** وبخاصة عندما تصدى **"سافيني"** لمحاربة الدعوة التي ظهرت في المانيا الى تقنين القانون الماني أسوة بما حدث في فرنسا عقب الثورة.

ويمكن تلخيص المذهب التاريخي في نقطتين أساسيتين:

الأولى: إنكار وجود القانون الطبيعي الذي لا يختلف باختلاف المكان ولا يغير بتغير الزمان.

فالقانون كما يرى "**سافيني**" وغيره من زعماء هذا الاتجاه نتاج قوى الماضي والمؤثرات المختلفة التي أثرت فيه على مر الزمن ومن هذه الوجهة فهو ليس من صنع قانون معين يضعه عن قصد، لكنه ناجم عن نمو المجتمع وتعقده البطيء خلال القرون الطويلة أي أنه ينمو تلقائياً في ضمير الجماعة نتيجة تفاعل العوامل التي تؤثر في المجتمع، بمعنى أنه من نتاج البيئة ونتيجة للتطور التاريخي. وإذا كان القانون ينشأ ويتطور على هذا النحو فهو يختلف بالضرورة من مجتمع لآخر، ويتغير في المجتمع الواحد من وقت إلى آخر.

الثانية: فهي ان هذا المذهب قد أولى القانون العرفي عناية خاصة، اذ يرى أنصاره ان العرف هو المصدر الأمثل للقانون.

فالعرف باعتباره ما درج عليه الناس هو انعكاس للشعور الجماعي الناشئ عن تفاعل الظروف الخاصة بالمجتمع. ويسير في تطوره مع تطور هذا الشعور ليعبر دائماً عن أثر التفاعل القائم بين عناصر الحقيقة الاجتماعية جميعها.

اهتمام المذهب التاريخي

إنكار وجود
القانون
الطبيعي

الاهتمام
بالقانون
العرفي

وقد وجه **النقد** الى المذهب التاريخي:

١- في عجزه عن التداخل لتطوير القانون ما دامت كل مهمة المذهب التاريخي هي تسجيل التطور التاريخي للقوانين المختلفة.

٢- كذلك فقد رأى البعض الآخر ان المذهب التاريخي قد بالغ في ربط القانون بالبيئة والقول بأنه ينشأ ويتطور تلقائياً دون ما تتدخل الارادة المدبرة في هذا التطور. ففي هذا إغفال لجهد العقل البشري في تنظيم الحياة الاجتماعية.